

# نظرية اللسانيات النسبية

البديل الممكن

محمد الأوراعي

## تقديم

ليس كل فكر جديد في اللغة يصح أن يخلف ما قبله وأن يكون بديلاً له، فالمغايرة وحدها لا تكفي لأن يحلّ اللاحق محلّ السابق، بل لابد من تضافر شروط متوالية:

أولاً. الانتقال على التوالي من البحث في لغة واحدة بهدف الكشف عن قواعد النحو التي تخصّها، إلى البحث في لغة بعينها عن قواعد النحو الكلي الذي تستجيب له جميع اللغات، وأخيراً إلى البحث في لغة معينة عن قواعد النحو النمطي الذي تستجيب له لغات بشرية تتقاسم نفس الوسائط اللغوية. وباختصار يلزم الانتقال من لسانيات خاصة إلى لسانيات كلية، ثم من هذه الأخيرة إلى لسانيات نسبية، ولا شيء بعدها.

ثانياً. اللسانيات الخاصة مجرّبة بموضوعها المحصور في لغة على اتّخاذ بنية الفكر المراسي وسيلةً منهجية لاستنباط القواعد النحوية من المعطيات اللغوية الحسية. ولا يُمكنها ذلك أبداً من إقامة نظرية لسانية تتوقع لها نحواً خاصاً. وليس في الإمكان الانتقال من اللسانيات الخاصة إلى اللسانيات الكلية بنفس الأداة المنهجية. بل على الأخيرة أن تتجهز ببنية الفكر العقلاني التي تُمكنها من إنشاء نظرية لسانية تتوقع بينيتها المنطقية نحواً كلياً تشمل قواعده جميع اللغات البشرية. وكذلك الأمر عند ترك اللسانيات الكلية والأخذ في أخرى نسبية، إذ يجب حتماً التجهّز ببنية فكر مراسي عقلاني، إذ بها يمكن إقامة نظرية النحو النمطي التي تتوقع بنائها المنطقي نحواً نمطياً، تشمل قواعده كل اللغات البشرية التي تتقاسم نفس الوسائط اللغوية. ولا يكون بعد نظرية النحو النمطي لسانيات أخرى، تتميز ببنية فكرٍ ونحوٍ متوقّع مغايرين للأصناف الثلاثة.

ثالثاً. إن تأسيس نظرية اللسانيات الكلية على الفرضية الطَّبَعِيَّة التي تجعل من لغة الإنسان ملكة طبيعية، لم يترك لنظرية لسانية تأتي بعدها سوى أن تتأسس على الفرضية الكَسْبِيَّة التي تجعل من لغة الإنسان ملكة صناعية. وليس بين هاتين الفرضيتين الواقعتين على طرقيّ النقيض فرضيةٌ ثالثة. كما ليس بين اللسانيات الكلية المتجاوزة واللسانيات النسبية البديل إمكان لإقامة نظرية ثالثة لا هي بالكلية ولا بالنسبية.

رابعاً. لكل نموذج لساني نظريّة ونحواً محوراً استبدالياً، يتألف من بنية فكريّة، وفرضية عمليّة، وجنّي معرفي يُسمّى أيضاً بالثورة العلمية التي يُحدثها النموذج البديل في ميدانه بالقياس إلى سابقه المتجاوز.

إن النموذج اللساني الخاص؛ كنحو سيبويه مثلاً، لم يكن له سابق يقوم على أنقاضه، وما كان إنشائه ليكون له جنّي معرفي إضافي. لكنّه خلّف بدءاً في ميدانه معرفة لغوية عادية وليدة بنية الفكر المراسي. وهي التي تتسم بخصائص لا تفارقها، منها: الوصف غير الكافي، وتجرد الوصف من دليل صحته، وكثرة الخلاف فيه، واجتماع الرأي ونقيضه.

بينما النموذج اللساني الكلي قد أحدث، بما أضاف على سابقه، ثورة علمية في ميدان اللغة. فقد استبدل معرفة القواعد النحوية الكلية بالقواعد النحوية الخاصة، ثم نقل المعرفة اللغوية من عادية إلى معرفة نسقية تتولّد من بنية منطقية، سيمّتها اليقين الذي يدعّن له العقل، فيقبله ولا يشك فيه.

ولنموذج اللسانيات النسبية إضافات متمكّنة في ميدان اللغة. فقد أحلّ وصف القواعد النحوية النمطية محلّ وصف القواعد النحوية الكلية أو الخاصة. ونقل المعرفة النسقية في ميدان اللغة من اليقين، وهو الاحتمال النظري المقبول منطقياً، إلى حق اليقين، والاحتمال النظري المقبول منطقياً والموافق لواقع وجودياً.

وبما أن ليس بعد معرفة عادية سوى أخرى نسقية، وبما أنه ليس بعد يقين المعرفة النسقية سوى الحق في يقينها تعيّن مرة أخرى أن تكون اللسانيات النسبية هي البديل الممكن لأي تفكير رصين في اللغة. ومن الله جل ثناؤه نسأل التسديد والتوفيق.

## 1. بنيات فكرية ونماذج لسانية.

التفكر في اللغة يجري بإحدى البنيات الفكرية الثلاث:

البناء الأول وهو الأقدم، عُرف باسم المراسية (EMPIRISME). وهو منهج يجمع بين اشتغال الملكات الحسية لإنتاج المعرفة الجزئية كمعرفة المفردات المعجمية غير المتناهية، وبين اشتغال العقل العملي بمخزون الملكات الحسية ليُجرّد منها بالاستقراء الناقص كليات عملية: حرف اللين إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفاً.

ميزة المعرفة المترتبة عن هذا البناء أنها معرفة عادية؛ تتسم بكثرة الخلاف وتعايش الآراء المتناقضة. وله امتداد في تاريخ الفكر اللساني قديمه وحديثه إلى أن ظهرت نظرية اللسانيات الكلية على يد شومسكي في منتصف القرن العشرين.

البناء الثاني اختص باسم العقلانية (RATIONALISME)، وهو يتميز باستعمال العقل النظري لأوليائه البديهية من قبيل الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، وذلك من أجل بناء قواعد نسقية تولد معرفة يقينية وإن لم تطابق واقعاً في الكون الوجودي. "بثبوت أن مكونات الجملة في تركيب الإنجليزية ذات رتبة أصلية، وجب بمبدأ التعميم أن تكون مكونات الجملة كذلك في تركيب كل اللغات الطبيعية".

البناء العقلاني في الفكر اللساني شرعه شومسكي في النصف الثاني من القرن العشرين مذ ألف (البنيات التركيبية 1957 Syntactic Structures) كأول كتاب في نظرية اللسانيات الكلية إطار النحو التوليدي التحويلي. ومنذ الثمانينات من نفس القرن أخذت مفاعل البناء العقلاني تحتل في حقل اللسانيات بفعل اصطدام توقعات نظرية النحو الكلي بواقع اللغات.

البناء الثالث تخصّص باسم المراسية العقلانية<sup>(1)</sup> (Empirisme Rationnel)، ويتميز منهجياً بانكباب العقل العملي على المعارف الجزئية المخترنة في الملكات الحسية ليُجرّد منها كليات نمطية وهو يسترفد العون من أوليات العقل النظري التي منها (الشيء إذ وقع التصديق به كان تصديقاً بالقوة لشيء آخر، فهو إما ملزومه، وإما معانده، وإما كلي فوقه أو

(1). اشتهرت هذه النزعة بأسماء مختلفة، واقترن ظهورها سنة 1920 بتأسيس منتدى فينا للمنطق الوضعي الذي يضم مجموعة من كبار الفيزيائيين والراشيين والفلاسفة والمنطقيين، جامعهم أن كل خطاب معرفي فهو قابل للفحص تجريبياً.

جزئي تحته، أو جزئي معه)<sup>(2)</sup>. فإذا ثبت في لغة أن النعت مرتب قبل المنعوت، كما في الإنجليزية (Red pen)، احتمال المركب النعتي أن يكون بذاك الترتيب في لغات أخرى كالتركية (kırmızı kalem) والإغريقية (Kókkino styló) والهندية (laal kalam) والأردو (سرخ قلم). ويحتمل أيضاً أن ينقلب الترتيب بوقوع المنعوت قبل النعت فيما بقي من اللغات، منها العربية (قلم أحمر)، والفرنسية (stylo rouge)، والملاوية (Pena merah)، وهلم جرا. وليس بين هذين الاحتمالين ثالث إلا باجتماعهما في لغة ممكنة.

وما قيل في المركب النعتي ينسحب على المركب الإضافي، فيتقدم المضاف ويتأخر المضاف إليه في لغات كالعربية (ماء البحر) ونحوها الفرنسية (eau de mer)، والهاوسا (ruwan tekku). ويعكس الترتيب في النمط الثاني من اللغات كما في اللاتينية (mare aquam) والألمانية (meerwasser). وقد يجتمع الترتيبان في لغات كقولهم بالإنجليزية (life's book) و (book of life).

والمعرفة اللغوية المنتجة بواسطة البناء الأخير نسقية، تتميز بالقين الرياضي إذ لم يبق إمكان بعد الاحتمالات المسرودة في مثالي النعت والإضافة. وبالصدق الواقعي لأن كل احتمال يوافق أحد الأنماط اللغوية، ولا نمط لغوي يوجد خارج الاحتمالات المحصورة. فهي معرفة يقينية صادقة.

وبنية الفكر اللساني المخصوص باسم المراسية العقلانية اعتمدها في مستهل القرن الحالي نظرية اللسانيات النسبية التي وضعناها للمقارنة بين اللغات البشرية. كما أن الفكر اللساني المميز بنيته باسم العقلانية قد اقترن ظهوره في منتصف القرن الماضي بنظرية النحو الكلي التي وضعها شومسكي.

عن المثبت أخيراً يلزم حتماً أن التجاوز العُلُومي يعني إنشاء نظرية لسانية جديدة بواسطة بنية فكر ملائمة ليكون الاثنان بديلين لما سبق من نظرية لسانية متعثرة وبنية فكر غير مناسبة. ويلزم أيضاً أن التفكُّر في اللغة المؤدي إلى إنتاج معرفة يقينية صادقة، وهو المطلوب في كل العلوم، يجب أن يُجرى بواسطة المراسية العقلانية. لأن المراسية لا تنتج أكثر من معرفة

<sup>(2)</sup>. ابن سينا، البرهان من كتاب الشفا، ص14.

عادية، ولأن العقلانية لا تُفَرَّق فيما تُنتج من معرفة نسقية بين اليقين وحقّ اليقين. لأنها أحرص على التماسك الداخلي لبنية النظرية منه على مطابقة توقعاتها لواقع اللغات. بل إن التعارض بين معرفة ثبتت مراسياً ومعرفة متوقعة نظرياً ينحل في إطار العقلانية بإعمال ما هو نظري وإهمال ما هو مراسي أو تجريبي. ونؤكد مرة أخرى الفروق بين البنيات الثلاث بقولنا.

أولاً. بنية الفكر المراسي مجالها القطاعات العملية، وركناها أولاً الملكات الحسية التي تستنسخ المفردات الجزئية. وثانياً العقل العملي الذي ينتزع من المعرفة الحسية قواعد انتظام الحسيات في كليات مجردة. والعقل العملي دائم الانكباب على الحسيات، وجناها معرفة عادية، أي لا تقتزن بدليل صدقها، وقد يكثر الخلاف فيها.

ثانياً. بنية الفكر العقلاني؛ منطلقها العقل النظري وهو علوم أولية بديهية منها يشتق بقواعد رياضية علوماً مبرهنَةً لإنشاء أنساق نظرية، بواسطتها يُنتج معرفة نسقيةً، ميزتها اليقين الذي لا يشك أحد في صدقه بصرف النظر عن الواقع الحسي، لأن الواقع من اختراع الباحث أو هو بناء تنشئه نظريته.

ثالثاً. بنية الفكر المراسي العقلاني؛ فيها يترَكَّب العقل العملي وَسَطاً بين المعرفة الحسية وما يفعله بها الموصوف في البنية (1) وبين العقل النظري لكي يراقب المعرفة النسقية الناتجة عما يبني من الأنساق النظرية الموصوفة في البنية (2)، فيُصادق العقل العملي على اليقين الموافق للواقع في الكون الوجودي، ويُعلِّق ما لا يُوافقه أو ليس فيه. ويكون الناتج معرفة نسقية تجمع بين اليقين والصدق.

ويمكن التحقق من أبنيته الفكر الثلاث وما ينتج عنها من أصناف المعارف من خلال تتبع ظاهرة لغوية عُولجت أولاً معالجة مراسية، وثانياً معالجة عقلانية، وثالثاً معالجة مراسية عقلانية. على أن يُجرى ذلك في مستوى المقارنة النحوية بين الأنحاء التي اشتهرت بالاستجابة لإحدى البنيات الفكرية الثلاث. ومنها النحو التراثي، والنحو التوليدي، والنحو التوليقي. وليكن البدء بأول باب في النحو التراثي للوقوف على مزاوله سيويه للمراسية وهو يتناول أقسام الكلم. ثم كيف جاءت المعالجة لنفس الموضوع في النحو التوليدي ذي التوجه العقلاني، وأخيراً أن يُلقى السؤال ذاته على النحو التوليقي ذي التوجه المراسي العقلاني.

## 2. أقسام الكلم في النحو التراثي ذي التوجه المراسي.

قال سيوييه «هذا باب علم ما الكلم من العربية فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجل، وفرس، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»<sup>(3)</sup>.

صَّرح سيوييه بأن الكلم ثلاثة أنواع، وسكت عن كيف اهتدى إلى تحديد كل نوع، وإلى حصرها في الثلاثة. وللمتأخرين إضافة لسد هذه الثغرة بقول ابن هشام: «ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات. فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف... ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»<sup>(4)</sup>. لكن الصواب في هذه الإضافة لم يُستثمر في تدقيق أقسام الكلم.

عرَّف سيوييه نوعيَّ الاسم والفعل بالتمثيل، بينما التعريف في العلوم يكون بحصر الخصائص المكوِّنة لماهية الموضوع المعرَّف. أما التمثيل فلتشخيص المعرَّف وتأكيد التعريف. كما عرَّف الحرف بما ليس فيه مما يوجد في غيره. وذكر الشيء بما ليس فيه لا يُعرِّفه.

استدراك المتأخرين على سيوييه لم يُصوّب في مقترحه شيئاً كثيراً. فالأزمة أسماء وليست بذوات. ورابط الحدث بالذات محصور في حروف الجر ولا يشمل سائر الحروف. جمع سيوييه في الباب الأول من الكتاب بين إضمار كيف اهتدى إلى التقسيم الثلاثي للكلم، وبين التقصير في وصف ما عرَّف، وكلا الأمرين مدعاة إلى إعادة النظر في ما ذكر. وهو ما جعل د. تمام حسان ينتقده مع المتقدمين بقوله «التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقّة لاعتباري المعنى والمبنى»<sup>(5)</sup>. ويقترح تقسيماً سباعياً يتكون من: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.

<sup>(3)</sup>. سيوييه، الكتاب ج 1، ص 2.

<sup>(4)</sup>. ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 21.

<sup>(5)</sup>. د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 88.

أقسامٌ سبعةٌ أقرها د. تمام، ثم أخذ يبحث عن الخصائص الفارقة بينها. لكن التمييز بينها لم يكن بالصارم لاختلاط بعض الأقسام ببعض كما صرّح بذلك وهو يقول: «عرفنا أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحياناً، ومع الضمائر أحياناً أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات مما يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص»<sup>(6)</sup>.

والتباسُ الأقسام سببه ثغرة في منهجية التناول، تكمن في إنشاء قاعدة انطلاق تتركّب من المعنى والمبني، أي مركبة من خصائص معجمية وصرفية وتركيبية. وهذا المنطلق المنهجي غير ملائم للموضوع اللغوي. لأنّ تكوين أقسام الكلم يعني تجميع المفردات المعجمية غير المتناهية في بضعة أقسام. ويتم ذلك في مستوى المعجم، ومقياسه معنوي صرف، وعندئذ قد لا يلتبس قسم بغيره.

أقسام الكلم في مقترحي سيبويه وتمام حسان تشخيص واضح للمعرفة العادية الناتجة عن بنية الفكر المراسي. وهي معرفة عادية لأنها مجردة من دليل صحتها، ولأن أحد المقترحين لا يدحض الآخر بقوة دليله. ولا أحد من المقترحين اهتم بموقع الكلم في بنية النحو المهمة أيضاً في الفكر المراسي، ولا بدورها في تركيب الجملة.

وإذا فشل التقسيم السباعي المقترح بديلاً للتقسيم الثلاثي فلأن قاعدة الانطلاق التي ركبها د. تمام حسان لا تُلائم الموضوع اللغوي، إذ الكلم بالقسمة الأولى تجري في مستوى المعجم، وقبل التصريف والتركيب.

### 3. المقولات المعجمية في النحو التوليدي ذي التوجه العقلاني.

لتكوين المقولات المعجمية (catégories lexicales) أخذ شومسكي عنصرَيْ الاسم (س) والفعل (ف) من النحو التقليدي الذي نشأ في الفلسفة اليونانية منذ القرن الرابع قبل الميلاد. وبرمز القيم المحتملة (±) بنى العنصرين في نسق قاعدي: [±س ±ف] ينتج بالضرورة المنطقية الأقسام الأربعة التالية:

(أ). [ + س - ف ]، الخاصية المميزة لمقولة الاسم.

<sup>(6)</sup>. نفسه، ص 96.

(ب). [ - س + ف ]، الخاصية المميزة لمقولة الفعل.

(ج). [ + س + ف ]، الخاصية المميزة لمقولة الصفة.

(د). [ - س - ف ]، الخاصية المميزة لمقولة الأداة.

أن تنتج المقولات الأربع عن نسق قاعدي [±س ±ف] يتوقَّعُها يعني ذلك أن تكون من صنف المعرفة النسقية المتميزة باليقين. وإذا اعتراها من خلل فلقصور في النسق القاعدي نذكر منه:

أولاً. اختيار شومسكي للنحو اليوناني بدل غيره فلاعتبار ما يُوقِّره من التقسيم الثنائي للكلم. وهذا الاختيار اعتباطي وليس بالمبرر منطقياً

ثانياً. التمييز الصوري لكل مقولة معجمية برموز غير محددة سلفاً لا يُفيد شيئاً في تعريف المقولة المعجمية، كون الاسم ينفرد بالخاصية [ +س - ف ] لا يعني أكثر من اختلافه عن سائر المقولات. أي له هذه الخاصية [ +س - ف ] ولغيره غيرها.

ثالثاً. الأخذ بمبدأ الصورية يُسوِّغ استعمال الرمز فيما لا يجوز لو ربط الرمز بمعناه. فمقولة الأداة المتميزة بالخاصية [ - س - ف ] لا يمكن ربطها بمعنى، لأنه ليس في الوجود شيءٌ لغوي أو غير لغوي تتكوّن ماهيته من قيم عدمية.

رابعاً. ظهر أن التناول الصوري لأقسام الكلم يميز بينها ولا يُعرِّف معناها، مما يدل على أن الصورية لا تلائم اللغة المتكوّنة ماهيتها من مبنئٍ ومعنى. وعليه فإن الوصف الصوري للغة وصفٌ غيرٌ كافٍ، لأنه يُعرِّف بعضاً من مكّونات ماهيتها.

خامساً. إن اقتصار اللسانيات الكلية على الوصف الصوري للغة لِمِن أسباب فشلها نظرياً ونحواً.

سادساً. إن أي بديل لساني يلزمه أولاً أن يتجنب بنية الفكر العقلاني الذي ينطلق من أوليات عقلية لبناء معرفة لغوية. وثانياً أن يتجنب حصر اللغة في ماهية صورية، لأنه لا صورة في استقلال عن المادة، ولا بنية بغير وظيفة.

#### 4 . المقولات المعجمية في النحو التوليقي ذي التوجه المراسي العقلاني.

تقدم أن الفكر المراسي العقلاني يبدأ بتشغيل الملكات الحسية ليكتسب من الكون الوجودي المعرفة بمفردات جزئية، ويثني بتجريد العقل العملي بواسطة قاعدة التماثل الجزئي لكليات مشتركة بين ما عُرف من تلك المفردات. والمفردات في الكونين الوجودي فالذهني ثلاثة أنواع:

- أجسام (ج)، بحيث يضم (ج) كل ما له الأبعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق.
- أحداث (ح)، بحيث يضم (ح) الأعمال التي تَسبَّبَت الأجسام (ج) في خروجها من العدم إلى الوجود.

- أزمان (ز)، بحيث يضم (ز) كل الأوقات الظروف التي تلزم لتحقيق الأحداث (ح). من الرموز الكونية (ج . ح . ز)، ورمز القيم الاحتمالية ( $\pm$ ) يمكن بناء ثلاثة أنساق قاعدية على النحو التالي: [ $\pm$  ح  $\pm$  ز]، [ $\pm$  ج  $\pm$  ز]، [ $\pm$  ج  $\pm$  ح] . وكل واحد من هذه الأنساق ينتج بالضرورة المنطقية أربعة احتمالات ممكنة، يُؤخذ بالصادق واقعياً ويهمل المحتمل نظرياً الذي لا يطابق كوناً لغوياً.

أولاً. النسق القاعدي [ $\pm$  ح  $\pm$  ز] ينتج أربعة احتمالات:

- (1). [ $\pm$  ح  $\pm$  ز] اقتران الحدث (+ح) والزمان (+ز) يكون مقولة الفعل التام، مثل (قَرَأَ، فَهَمَ، حَسُنَ...).
- (2). [ $\pm$  ح - ز] اقتران الحدث سلباً (-ح) والزمان إيجاباً (+ز) يشكل خاصية الفعل الناقص. مثل (كان، أصبح، أمسى...).
- (3). [ $\pm$  ح - ز] اقتران الحدث إيجاباً (+ح) والزمان سلباً (-ز) يكون مقولة المصدر. مثل (القراءة، والفهم، والحسن).
- (4). [ $\pm$  ح - ز] اقتران الحدث سلباً (-ح) والزمان سلباً (-ز) احتمال ممكن نظرياً، لكنه لا يصادف واقعاً لغوياً لانتفاء موجود بقيمتين عدميتين.

من الأنساق القاعدية الثلاثة تولدت ستُّ مقولات معجمية أصول.

1- الاسم التام خاصيته [+ح - ز] مثاله: جبل، نخل، فيل، طفل...

2- الاسم الناقص خاصيته [-ح +ز] مثاله: يوم، ليلة، ساعة...

3- الفعل التام خاصيته [+ح + ز] مثاله: هلك، هرب، هدم، منع...

4- الفعل الناقص خاصيته [-ح + ز] مثاله: أضحى، صار، أمسى...

5- المصدر خاصيته [+ح - ز] مثاله: فَرَّحَ، قَطَعَ، خُرُوجٌ، زَلْزَلَةٌ...

6- الصفة خاصيتها [+ح + ح] مثالها: مكتوب، فائز، رحيم، صبور...

المقولات المعجمية الست الأصول يلزم أن تكون كلية، لأن مصدرها واحد وهو الكون الوجودي. وإذا خلت لغات من بعضها فسيكون من قبيل الإمكان المهمل.

وفي اللغات مفردات معجمية لا تنمي مباشرة إلى أيٍّ من المقولات الست. وهي التي نشأت أصلاً في الكون اللغوي وفي المعجم خاصة، كالضمائر (هو، هي..)، والإشارات (هذا، هذه..)، والوصلات (لذي، التي)، وأسماء الأفعال (صَهْ، هيهات)، وهلم جرا. والخاصية المشتركة بينها أنها تخلف مفردات تنتمي إلى إحدى المقولات الست. فلو أُشير ب(هذا) إلى (طير) لانتمى (هذا) إلى مقولة الاسم التام. ولو أُشير به إلى (واقف) لكان من مقول الصفة. ولو كانت الإشارة إلى (غروب) لانتمى (هذا) إلى مقولة اسم الناقص. ومثل ذلك (هيهات) الذي يخلف (بَعْدَ)، وينتمي إلى الفعل التام. وكذلك يستمر في باقي المفردات المعجمية التي نشأت أصلاً في الكون اللغوي. وبها تكوّنت مقولة سابعة وهي:

7- الخالفة، وهي مقولة تضم من المفردات المعجمية ما وُضع لفظه في الكون اللغوي

مباشرة ليخلف ألفاظ مفردات تنتمي إلى المقولات الست الأصول بحيث يدل لفظ الخلف على ما دل عليه لفظ السلف. والمفردات الخوالف أصناف هي:

(أ). **ضمائر** وهي التي تخلف الظواهر، فيتحدّد معنى الضمير بمعنى الظاهر المعود

عليه، كما في (المريضة انتحرت طبيئها).

(ب) . إشارات وهي ألفاظ بعدد قليل تخلف لفظ المشار إليه، فتدل على ما دل عليه. (هذا قفل وهذا مفتاحه)

(ج) . وُصَلَاتٌ، وهي بضعة ألفاظ تخلف موصولات. فتدل الوُصَلَةُ على ما دل عليه الموصول. كما يظهر من قولهم (خسر الرجل الذي باع الكتاب الذي نفد).

(د) . بدائل فعلية وهي ألفاظ مفردة موضوعة لتخلف أفعالاً للدلالة على معانيها: نذكر منها ( نِعَمَ تخلف إنشاء مدح، وبئسَ تخلف إنشاء ذم، ونَزَلَ تخلف أنزَلَ، وصَهَ تخلف اسكُتَ، وهيهات تخلف بَعُدَ المنال، وحببنا تخلف رغبة في محبوب (حببنا من تجارة لن تبور).  
(ه) . بدائل ظرفية وُضعت ألفاظها لتخلف ما دل لفظه:

إما على المكان. منها (حيث) في نحو (ابق حيث أنت) المؤول بمثل (ابق مكانك).  
و(أَيْنَ) في نحو (أين المفر) المؤول بنحو (هل من مكان إليه المفر). و(أَيُّ) في مثل (أنى لك هذا) المؤول بمثل (من أي مصدر جاءك هذا).

وإما على الزمان مثل (متى) في نحو ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾، المؤول بمثل (في أي زمان يكون نصر الله) ومثلها (أَيَّانَ) في نحو ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾، المؤول بمثل (وما يشعرون في أي زمان يبعثون). ومثلها (إِذْ) في الآية ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ المؤولة بمثل (أم كنتم شهداء حين حضر يعقوب الموت). ومثلها (لَمَّا) في نحو ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ المؤولة بمثل (فقد كذبوا بالحق حين جاءهم). (إِذَا) في مثل (أزورك إذا رجعت من الحج) المؤول بنحو (أزورك وقت رجوعك من الحج). و(مِنذُ/مِذُ) في نحو (أبغى الخير مذ أنا يافع) المؤول بنحو (أبغى الخير من وقت أنا يافع).

(و) . بدائل مبهمة وُضعت ألفاظها لتخلف ما دل لفظه إما على إنسان مثل (مَنْ) في مثل (مَنْ خرج) المؤول بنحو (أي إنسان خرج). وإما على شيء مثل (مَا) في نحو (ما حاجتك) المؤول بنحو (أي شيء حاجتك). وإما على الحال، مثل (كَيْفَ) في نحو (كيف أنت) المؤول بنحو (بأي حال أنت). وإما على العدد مثل (كَمْ) في نحو (كم نجماً في السماء)

المؤول بنحو ( ما عدد نجوم السماء)، وعلى الكثرة في نحو (كم ملوك بادوا) المؤول يمثل (ملوك كثير بادوا).

ما سردنا من أضرب المفردات المعجمية الستة (1-6) تشترك جميعها في خاصية النيابة عن المقولات المعجمية الأصل. واعتباراً لهذه الخاصية سميت بالخوالف، وهي مقولة سابعة يجمعها أن لها خاصية الدلالية بالنيابة وليس بالأصالة.

8 - مقولة الأداة (أو الحرف)، وهي مقولة ثامنة تضم عدداً محصوراً من المفردات المعجمية التي وُضعت ألفاظها لمعاني نشأت في الكون اللغوي وفي التركيب خاصة. فالنفي، والتسوية، والتعريف، والتحقيق من المعاني التي تكوّنت في التركيب، فوضعت لها بذلك التالي ألفاظ: (لم، سوف، ال، قد). إذن، دلالة لفظ مفرد على معنى نشأ في تركيب اللغة هي الخاصية التي تجمع المفردات المعجمية المنتمة إلى مقولة الأداة. فكل مفردة تميز معناها بالنشأة في التركيب فوضع لفظ مخصوص من حَقِّها أن تُشكِّل مقولة معجمية مستقلة، تأتي في المرتبة الثامنة وتُعرف بالأداة أو الحرف.

والأدوات باعتبار معانيها نوعان: أدوات علاقية تجمع بين طرفين لربطهما، وأدوات إلحاقية تضم معناها إلى معنى ما لحقت به فيتكوّن منهما مركب معنوي ولفظي كذلك. وتحت كلا النوعين أصناف، كما هو مفصل:

(1). أدوات علاقية، تتميز بإنشاء علاقة تربط طرفيها، وهي أضرب:

(أ). حروف الجر التي تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها. (الإمام دخل إلى المسجد).

(ب). حروف العطف وهي إما واصلة (و، ف، ثم، حتى) تشرك الثاني فيما وجب للأول، سواء كانا مفردين (حجّ الأب وابنه)، أو جملتين (صاحبكم عينه بصيرة ويده قصيرة). وإما فاصلة (أو، بل، لكن، إما، لا، أم) تُوجب لأحد الطرفين خلاف ما وجب للآخر. (سافر الوزير أو نائبه).

(ج). حروف الشرط (إن، لو، لولا) وهي التي تربط جملتين وتجعل من السابقة سبباً للاحقة (إن تصوموا تصحوا)، (لولا أن صبرتم لفشلتم)، ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْغَاكُمْ﴾.

(هـ) حرف الاستثناء (إلا) وما كان بمعناه لإخراج اللاحق مما وجب للسابق. (ما نهض القوم إلا أبطالهم). (استجاب المدعوون ما عدا كبراءهم).

(2). أدوات إلحاقية، وهي التي تلحق غيرها لتضم معناها إلى معناه. وهي ثلاثة أضرب:

(أ). حروف تلحق الاسم لتضم إليه معناها. مثل (ال) التي تلحق الاسم لتنقله من التنكير إلى التعريف. وهمزة النداء (أ) التي تضم معنى التنبيه إلى ما دخلت عليه.

(ب). حروف تلحق الفعل لضم معناها إلى معناه. مثل (سوف) التي تُخَلِّص الفعل المضارع للزمن المستقبل، كما في الآية ﴿سَوْفَ أَسْتَعْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾. و(قد) التي تدخل على الفعل الماضي لتضم إليه معنى تحقيق الوقوع ونفي الشك في الحدوث. كما في الآية ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾. وحروف النفي (لم، لا، لن، ما..). التي تلحق الفعل لإبطال ثبوت وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة. (ما فعلتَ معروفاً ولن تفعله).

(ج) حروف تلحق الجملة، لضم معناها المعجمي إلى المعنى التركيبي للجملة، مثل (إن) التي تشدد على علاقة الإثبات في ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾، أو تُشَدِّد على علاقة النفي في نحو ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ﴾. ومثلها (كأن) التي تضم معنى تشبيه السابق باللاحق، كما في (كأن لسانها سيف قطعاً). ومنها حرفا الاستفهام (أ، هل) لإخراج الجملة من الخبر إلى الاستخبار.

تبين مما تقدم أن المقولات المعجمية في النحو التوليقي نوعان:

(أ) مقولات أصلية مصدرها الكون الوجودي وهي ستة أضرب: اسم تام [+ج -ز]، واسم ناقص [-ج +ز]، وفعل تام [+ح +ز]، وفعل ناقص [+ج -ز]، ومصدر [+ح -ز]، وصفة [+ج +ح]. ولمنشئها في الكون الوجودي يلزمها أن تكون كلية لا تحلو لغة منها إلا على سبيل الإهمال.

(ب) مقولات فرعية منشؤها الكون اللغوي، وهي ضربان: أولاً خوالف تكوّنت في المعجم لتخلف مفردة تنتمي إلى مقولة أصلية. وثانياً أدوات تكوّنت في التركيب إما لضم معناها إلى معنى ما دخلت عليه. وإما لإنشاء علاقات الربط بين مكونات الجملة، أو بين مكونات

الخطاب، إذا كان الخطاب يتألف من الجمل. واللغات متساوية في الاضطرار إلى استعمال النوعين من المقولات، لكنها ليست كذلك بالنسبة إلى محتوى كل نوع. ومن خلال المقارنة بين معالجات الأنحاء الثلاثة لأقسام الكلم تبين أيضاً أن كل نحو تقيّد ببنية فكر تُناسب موضوعه اللغوي. فقد مال النحو التراثي إلى المراسية وما تُولّده من معرفة عادية يغلب عليها الخلاف في الوصف. واضطر النحو التوليدي إلى العقلانية وما ينتج عنها من معرفة نسقية يُميزها اليقين المجرد. كما اضطر النحو التوليدي إلى العقلانية المراسية وما ينتج عنها من معرفة نسقية وجودية ميزتها اليقين الذي يمنع الشكّ والصدق الذي يمنع التخمين. ويتأكد من جديد تصورنا للتجاوز العلمي الذي يتحقق في مستوى البنية المنطقية للنظرية اللسانية، وفي مستوى البنية الفكرية لمعالجة اللغة.

## 5. صناعة مباني المقولات في اللغة العربية.

بعد الحصر التوليدي للمقولات المعجمية يأتي السؤال عما إذا كان لخصائصها الدلالية اعتبار في صناعة المباني لألفاظها في اللغة العربية خاصة. وبعبارة أخرى هل تمايز المقولات معنوياً ينعكس على تمايزها بنيوياً في بعض اللغات. ولا يُجاب عن السؤال في استقلال عما ثبت في خصائص المقولات الدلالية ونشأتها.

لقد ظهر أن المقولات الثماني نوعان: مقولاتٌ أصول، وهي ستُّ؛ عناصرٌ تكوينها (ج، ح، ز) مستمدّة مباشرة من الكون الوجودي. ومقولتان فرعيتان هما الخالفة والأداة، وكلتاها نشأت في الكون اللغوي، الأولى في معجمه والثانية في تركيبه. أما عن ألفاظها فقد يُراعى في بنائها ما لها من الخصائص الدلالية وموقع النشأة.

(1). المقولات الأصول مباني ألفاظها في العربية معرفة، بمعنى أنّ الحرف الأخير من ألفاظها مفرّغٌ لكي يستلم إحدى الحركتين التاليتين:

(أ). إما حركات الإعراب المعمول كضمة الرفع (تطلعُ الشمسُ)، وفتحة النصب (يومياً)، وكسرة الجر (من الشرق) وسكون الجزم (ما لم تنظفئ).

(ب). وإما حركات البناء المتجدّد؛ كأن تتعاقب على الحرف الأخير من لفظ الفعل الماضي والأمر ضمة المضموم في مثل (عرّفوا، أعرّفوا)، وسكون الساكن في نحو (عرّفتم، عرفن)،

وفتحة المفتوح في (عرف، عرفت، عرفاً). وكسرة المكسور في نحو (أعرفي واشترفي). أتضح أن مقولة الفعل تتفرّع إلى صنفين:

أحدهما فعل مضارع، وهو المتميز بتعاقب المعاني النحوية على معناه المعجمي<sup>(7)</sup> وتبعه تعاقب حركات الإعراب على الحرف الأخير من لفظه، فكان معرباً وضعاً وموضعاً، كسائر المقولات المعجمية الأصول.

ثانيهما يضم فعلَي الماضي والأمر المتميزين بعدم طُوء المعاني النحوية على معانيهما المعجمية، فلزمت ألفاظهما حركات البناء المتجدد. فكانت من حيث اللفظ مبنيةً وضعاً؛ لأنه لا يعترها معنى نحويٌّ، ومن حيث المعنى معربةً موضعاً؛ لأن الفعل محلُّ المسند، وكل مسند تلزمه حالة الرفع التركيبية أياً كانت مقولته المعجمية.

(2). المقولتان الفرعيتان: الخالفة والأداة، مفرداتهما مبنية، بمعنى أنّ الحرف الأخير من ألفاظهما مشغول بحركة تُلازمه ولا تزول عنه. أما لزوم ألفاظ الخالفة والأداة للبناء فأت من نشأتهما في الكون اللغوي. ولاختلاف المنشأ بينهما اختلف البناء فيهما، كما يتبين مما يلي:

(أ). الخالفة منشؤها المعجم من الكون اللغوي، ومفرداتها تنوب عن مفردات تنتمي إلى المقولات الأصول ولذلك بُنيت ألفاظها وضعاً، أما موضعاً فمعربةً إذ تتعاقب على الخوالب المعاني النحوية في مثل (هذا هذه خطب) كما تتعاقب على سوافها (فتي فتاة خطب). فالخوالب إذن ألفاظها مبنية بناءً قاراً ومعانيها معربةً إعراباً موضعياً.

(ب). الأداة منشؤها التركيب من الكون اللغوي. وهي تدل على روابط أو لواحق، وكلا النوعين ليس مما يتحمل المعاني النحوية، فكانت ألفاظها مبنيةً وضعاً وموضعاً. نخلص إلى ما يلي:

أولاً. المقولات الست الأصول مفرداتها معربة؛ أي تعتور على معانيها المعجمية المعاني النحوية، فتعاقب على الحرف الأخير من ألفاظها حركات الإعراب المعمول، كما في (لم يستصعب قارئ الكتاب). فاستحقت الإعراب وضعاً وموضعاً.

(7). من شواهد تعاقب حركات اللفظية لتعاقب المعاني النحوية قول القائل: (لا تحطّب هنداً وتعقدّ على أختها) إذا أراد النهي عن إتيان الفعلين مجتمعين ومتفرقين. وقوله: (لا تحطّب هنداً وتعقدّ على أختها) إن أراد النهي عن إتيان الفعلين مجتمعين، ولا نهي عن إتيانها متفرقين. وقوله (لا تحطّب هنداً وتعقدّ على أختها) فيه نهي عن إتيان الأول وأمر بفعل الثاني.

ثانياً مقولة الفعل تنفرد بانقسام محتواها إلى صنفين (أ). صنف المضارع المتميز باعتوار المعاني النحوية على معناه المعجمي، وتتعاقب حركات الإعراب المعمول على الحرف الأخير من ألفاظه. (ب) فعل الأمر والفعل الماضي صنف يتميز دلاليًا بعدم اعتوار المعاني النحوية على معناه المعجمي، وبنويًا بتعاقب حركات البناء المتجدد على الحرف الأخير من ألفاظه. ثالثاً. الخالفة مقولة فرعية، مفرداتها نائبة عن مفردات المقولات الأصول، ألفاظها مبنية بناءً قارًا، ومعانيها المعجمية تعتورها المعاني النحوية، فاستحقت البناء وضعًا والإعراب موضعًا. رابعاً. الأداة مقولة فرعية، مفرداتها لها معانٍ معجمية لا تعتورها المعاني النحوية، وألفاظ مبنية بناءً قارًا. فاستحقت أن تكون مبنية وضعًا وموضعًا.

خامساً. مما تقدم يتبين بوضوح أن هناك علاقة بين الانتماء المقولي للمفردات المعجمية وبين بناء الألفاظ الموضوعية لمعانيها. فلا يُبنى لفظٌ بناءً قارًا لمعنى معجمي مما ينتمي إلى إحدى المقولات الست. ولا يُحرَّر الحرف الأخير من لفظٍ وضع لمعنى مما ينتمي إلى مقولتي الخالفة والأداة. ولا يتمتع البناء المتجدد في ألفاظ تنتمي معانيها إلى المقولات الأصول ولا تعتورها المعاني النحوية.

سادساً. يدل المثبت أخيراً على أن وضع الألفاظ المفردة للمعاني المعجمية يخضع لقواعد صناعة الألفاظ المعجمية. وهذه القواعد أساسها المعنى؛ إذ المعتبر هو الانتماء المقولي للمفردة، وهو دلالي صرف.

سابعاً. وما ذكر أخيراً يشهد على تميُّز اللغة بخاصيتين جوهريتين. أولاً كونها ملكة صناعية؛ أي لإرادة المستعمل دخلٌ في تشكيل ماهيتها وليست ملكة طبيعية تمنع الإرادة البشرية من التدخل في تشكيل بنائها، كما اشتهر في نظرية اللسانيات الكلية. ثانياً المعنى مكوّنٌ أساسٌ في اللغة، لا شيء فيها يقع قبله. بل كل ما هو من اللغة كالمبنى فهو واقع بعد المعنى. وإذا أُخرج المعنى من الأساس ونُقل إلى مستوى أعلى، كما في نظرية النحو الكلي، فهو من اقتراح النظرية وليس من واقع اللغة. ولعل التمسك بهذا الاقتراح، رغم التنبيه الجاد على الخلل فيه، يُعدُّ من الأسباب المركزية التي عجلت باختيار اللسانيات الكلية نظريةً ونحوًا.

## 6. المقولات المعجمية: موقعها في بنية النحو ودورها في تأليف الجملة.

بعد حصر المقولات المعجمية يتبعه تحديداً موقعها في بنية النحو، وما قد يكون لها من دور في تأليف الجملة. على أن يُرى ذلك في الأبحاث الثلاثة: التراثي، والتوليدي، والتوليقي.

**أولاً في النحو التراثي.** النحو في الفكر التراثي مقلصٌ إلى المفهوم من التركيب في اللسانيات المعاصرة. وهو عبارة عن دراسات مراسية لظواهر تركيبية معروضة في أبواب متتابعة من غير أن تكون متفاعلة تفاعل الأنساق الفرعية التي تُشكّل اللغة. بل النحو التراثي لم يصنعه أحدٌ في نموذج ذي بنية محددة كما تُصاغ الأبحاث حالياً. فلم يهتم سيويه بانتظام علوم العربية من أصوات ومعجم وتصريف واشتقاق وتركيب، ولم يُحدد موقعاً لأقسام الكلم بين هذه الأنساق الفرعية التي تُشكّل مجتمعةً اللغة.

لكنه ركز كباقي النحاة على دور الكلم في تأليف الجمل. وهو دور ينحصر في التأليف الدلالي للجمل، وفي الربط العاملي لمكوناتها.

في التأليف الدلالي يحتمل الاسم أن يقع مخبراً به ومخبراً عنه، مثل (الله ربنا). بينما الفعل يقع مخبراً به لا غير، (الهلح لا ينفع). أما الحرف فلا يقع لا مخبراً به ولا مخبراً عنه.

وفي الربط العاملي يكون الفعل عاملاً يحتاج إلى قوابل تستلم عمله، بينما الاسم يكون عاطلاً يتلقى من الفعل ما يصدر عنه. أما الحرف فممنه العامل كروف الجر، ومنه العاطل كحروف الاستفهام والعطف. وتفصيل هذه العموميات يشكّل الكثير من أبواب النحو التراثي.

**ثانياً في النحو التوليدي** يحسن التذكير في هذا الموضوع أن النحو التوليدي المقام ببنية الفكر العقلاني عبارة عن نموذج تخميني ذي بنية منطقية، لأنه نتاج الإبداع العقلي لصاحبه، وليس صورة لواقع وجودي. إنه ينبجس من ذهن اللساني، ولم يُستنبط من كون لغوي محقق في الكون الوجودي. فاللساني الذي يشتغل ببنية الفكر العقلاني لا يكتشف نحو اللغة ويصف بُنيانه. بل يصطنع بنياناً نحوياً يُحدّد خصائص اللغة الطبيعية. ومن أهم ما يترتب عن المثبت هنا ما يلي:

أولاً. إن النموذج التوليدي ليس بطبعه العقلاني أن يستقر على بنية واحدة. إذ لا أصل له في الواقع يُجبر اللساني على محاكاته بنيةً ووظيفةً. وما يشهد على عدم الاستقرار أن قُدِّمت له في عشر سنوات ونيف بنيتان. الأولى صيغت في «نظرية العمل والربط 1981»، كما تظهر تحت (أ). والثانية في «البرنامج الأدبي 1995»، كما تبدو بإزاء (ب).

(أ)

(I). المعجم

(II). التركيب

(1). المكون المقولي.

(2). المكون التحويلي.

(III). مكون الصورة الفنولوجية.

(IV). مكون الصورة المنطقية.

(ب)

معجم ← بنية عميقة

↓

بنية سطحية ← صورة فنولوجية

↓

صورة منطقية

ثانياً. لا يظهر للمقولات المعجمية الأربع الاسم والصفة والفعل والأداة موقع محدد في بنية النموذج التوليدي على اختلاف صيغه المتعاقبة. لكنه في الجميع يكون الفعل والأداة من الألفاظ العاملة بينما الاسم والصفة من الألفاظ العاطلة التي تستلم الأحوال التركيبية كالرفع والنصب، والأدوار الدلالية كالمنفذ والمتقبل. فالمركب الاسمي (SN) تكون له حالة الرفع إذا كان معمولاً بعلامة المطابقة (AGR)، وله حالة النصب إذا كان العامل فيه فعالاً (V). كما للفعل أن يعمل دوراً واحداً على الأقل.

وباختصار لقد توسّع النحاة التراثيون والتوليديون في ربط المقولات المعجمية بعضها ببعض عن طريق عاملية لفظية. فجعلوا ألفاظ بعض المقولات عوامل وألفاظ البعض الآخر قوابل. لكن النسق العاملي لم يكن دقيقاً في النحويين. أضف أن توقّف الفريقان في مسألة العلاقة بين المعجم والتركيب. فلم يتساءل عنها سيبويه والمتأخرون، إذ لم نهند إلى موضع تُنولت فيه.

أما شومسكي فعلى الرغم من مرور عقود على البحث الموسع في نحوه الكلي تراه في الثمانينات ما يزال يستفسر عن العلاقة بين المعجم والتركيب، حيث يقول: «إن مشكل العلاقة بين المعجم والتركيب لا يمكن طرحه بدقة إلا داخل نظرية مراسية معيّنة، تُسند إلى هذين المصطلحين وضعية محدّدة. لأنه عملياً لا يوجد لكلا النسقين تعريف يخلو من الغموض»<sup>(8)</sup>.

## 7. محتوى المكون المقولي.

<sup>(8)</sup>. شومسكي، 1982، التركيب الجديد، ص 43.

سبق أن بيّنا أنّ المعجم عدد غير متناهٍ من المفردات المختزنة في أذهان الناطقين باللغة. وهذه المفردات ذات انتظاماتٍ يمكن حصرها في نوعين:

الانتظام الأول تجميعي يتحقق بقاعدة التماثل الجزئي ويجري في مرحلتين: (أ) مرحلة تشكيل المقولات المعجمية الكبرى، وعددها في النحو التوليقي ثمانية: الفعل التام، والفعل، الناقص، والاسم التام، والاسم الناقص، والصفة، والمصدر، والخالفة، والأداة. (ب) مرحلة تشكيل مقولات معجمية صغرى داخل كل مقولة كبرى. منها تجميع مفردات الفعل التام في أربع مقولات: فعل قاصر، وفعل لازم، وفعل، متعدّد، وفعل متخبط. ومنها أيضاً تجميع مفردات الاسم التام في ثلاث مقولات الاسم العام، والاسم الخاص، والاسم الأخص.

الانتظام الثاني تألّفي يتحقق بعلاقات دلالية تقوم بين مفردات من مقولات مختلفة. كعلاقة الانتماء القائمة بين اسمين تامين خاصّ وعمّ. وعلاقة السببية التي تقوم بين فعل متعدّد واسم تام أو ناقص. وعلاقة السببية التي تربط الفعل اللازم والاسم التام أو الناقص. وكذلك يستمر الانتظام الثاني بما بقي من العلاقات الدلالية وعددها قليل.

لعله بأنّ أن المكون المقولي يتشكّل محتواه، فضلاً عن قاعدة التماثل الجزئي، من مقولات كبرى، ومقولات صغرى وعلاقات دلالية مرتبطة بالمقولات.

### 1.7. موقع المكون المقولي.

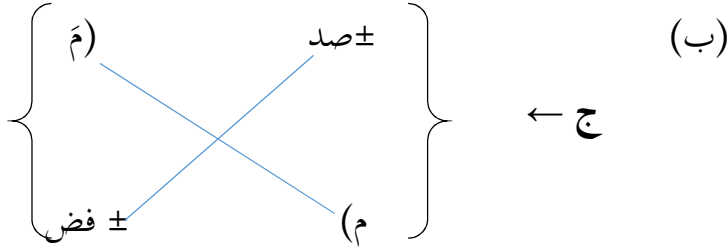
المكوّن المقولي يبدو جسراً معدّاً بقنوات لأنّ تعبّر من خلالها مفردات المعجم إلى التركيب. إذ التركيب، لا يتلقى من المعجم مفرداته مباشرة، وإنما يستلمها منه بواسطة المكون المقولي، وعندئذ يعلم مستقرّها في البنية المكونية للجملة.

### 2.7. الجملة بنيتها المكونية.

الجملة في النحو التوليقي تتركّب، فضلاً عن نواة إجبارية مؤلفة من مسند (م) ومسند إليه (م)، من ربيضين اختياريين؛ أحدهما صدر (صدر)، والآخر فضلة (فض). وهذه العناصر الأربعة ذات ترتيب معين في اللغات الشجرية، كما في التمثيل (أ). وغير مرتّبة في اللغات التوليفية، كما في التمثيل (ب).

(أ)

ج ← {± صد (م . م) ± فض}



وللمكون المقولي دور التوطين، إذ يُعيّن مفردات المعجم أين ينبغي أن تستقرّ في البنية المكونية للجملة. ويحصل ذلك بالقواعد التالية:

(أ). كل مفردة تنتمي إلى مقولة الفعل التام (+ح +ز) مستقرّها المسند (م) في النواة. (ذاب الثلج).

(ب). كل مفردة تنتمي إلى مقولة الفعل الناقص (-ح +ز) مستقرّها الصدر (صد) في الرض. (كان الماء بارداً).

(ج). كل مفردة تنتمي إلى مقولة الاسم التام (+ج -ز) مستقرّها، زيادةً على المسند إليه (م) في النواة، الفضلة (فض) في الرض. (قنص الطفل أرنباً).

(د). كل مفردة تنتمي إلى مقولة الاسم الناقص (-ج +ز) مستقرّها في الغالب الفضلة (فض) في الرض، (فاض النهر ليلاً). وقد يجيء مسنداً إليه (طال الليل).

(هـ). كل مفردة تنتمي إلى مقولة المصدر (+ح -ز) مستقرّها المسند (م) والمسند إليه (م) والفضلة (فض): (البخلُ مرضٌ فعلاً).

(و). كل مفردة تنتمي إلى مقولة الصفة (+ج +ح) فإنها كالمصدر، مستقرّها المسند (م) والمسند إليه (م) والفضلة (فض): (القادمُ مبتسماً مخبراً).

(ز). كل مفردة تنتمي إلى مقولة الخالفة فلها مستقرّ ما تخلف من المفردات المنتمية إلى المقولات الأصول: ﴿هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾. الخالفة (هو) ينوب عن الاسم التام (الله)،

وله مستقرُّه في البنية المكونية للجملة. ﴿هَيْتَ لَكَ﴾، الخالفة (هَيْتَ) ينوب عن الفعل التام (هَلُمَّ)، وله مستقره في بنية الجملة.

(ح). كل مفردة تنتمي إلى مقولة الأداة مستقرُّها إما الصدر (صد) إذا اقترنت بالجملة في نحو (هل السِّدْرُ مُثْمِرٌ)، و(كَأَنَّ الأَرْضَ قَرْيَةٌ). وإما أن تنضاف إلى مستقرِّ ما انضمت إليه كما في (الإنسان سوف يُحاسب على أفعاله)؛ المركب (ال+إنسان) مستقرُّه المسند إليه (م). والمركب (سوف+يُحاسب) مستقره المسند (م)، والمركب (على+أفعاله) مستقره الفضلة (فض).

### 3.7. بنية النحو.

تقدم أن النحو في الفكر التراثي مقلَّصٌ إلى مفهوم التركيب في اللسانيات المعاصرة. وهو عبارة عن دراسات مراسية لظواهر تركيبية معروضة في أبواب متتابعة من غير أن تكون متفاعلة كتفاعل الأنساق التي تُشكِّل اللغة. ولهاتين الخاصيتين لم يكن بالوسع صياغة النحو التراثي في نموذج ذي بنية محددة، كما هو حال الأنحاء في اللسانيات الحديثة.

وتبين أيضاً أن النحو التوليدي المقام ببنية الفكر العقلاني عبارة عن نموذج تخميني ذي بنية منطقية، وهو نتاج الإبداع العقلي لصاحبه، وليس صورة مطابقة لواقع وجودي. وما كان كذلك ليس بالإمكان اختبار بُنيانه إلا بتصديق بانيه أو رَدِّه عليه.

وثغرة كِلا النحويين التراثي والتوليدي مدعاةٌ إلى إقامة بناءٍ لنموذج نحويٍّ بديل. من خصائص هذا البديل أن يَعَمَّ كلا النحويين النمطين التوليفي والشجري. بمعنى أنّ مكونات النموذج واحدة، وتفاعلها واحد، لكن محتوى كل مكونٍ نمطيٍّ، أي ليس بالخاص ولا بالكلي.

### 3.7. فصوص كليّة ومحتوياتها نمطية.

اخترنا استعمال الفص لدلالته على معنى الجزء المستقل بماهيته والمتفاعل بتلك الماهية مع جواره حتى يُكوِّن الكلُّ نسقاً مركّباً من أنساق فرعية. فالمعجم إذن فصٌّ أو نسق فرعيٌّ، وكذلك شأن التركيب، والتصريف، والتصويت.

والفصوص كليّة بمعنى لا تقوم اللغات البشرية بغير واحد منها، وترتيبها واحد في جميع اللغات، وتفاعلها واحد أيضاً. لكنّ محتوياتها نمطية؛ بمعنى أنّها مختلفة في حدود ما يسمح به مبدأ الثالث المرفوع المنطقي. فالتصريف، بمعنى تفرّيع لفظة من أخرى، يحصل إما بالصاق زوائد

(*écrivain / écrire*)، وإما بتغيير الوزن (كَتَبَ/ كَاتَبْتُ). وليس بين الاحتمالين ثالث. وبذلك يكون التصريف إما إصاقياً كما في الفرنسية ونحوها، وإما وُزنيّاً كما في العربية ونحوها، وهو معنى كونه نمطياً، أي لا هو بالكلّي يعم جميع اللغات، ولا بالخاص بإحداها دون سواها. وما ذُكر في نمطية التصريف ينسحب على المعجم، والتركيب، والتصويت.

#### 4.7. فصوص اللغات مكونات لنحوها النمطي.

يُفترض في النموذج النحوي أن يُطابق موضوعه اللغوي بنيةً ووظيفةً. وما يُوصَف به مكوّنٌ في النحو ينسحب على فصٍّ في اللغة، إذ كلاهما نسق فرعي، أحدهما يُحاكي الآخر بنية ووظيفة.

وعملية الوصف للفص اللغوي أو للمكون في النموذج النحوي يجب أن تبتدئ بذكر الخصائص الكلية التي تستغرق جميع اللغات البشرية، وتُثبتي بالخصائص النمطية التي تُعمُّ اللغات التوليفية تحديداً. بحيث لا يُتعرَّض للغات الشجرية إلا على سبيل التوضيح بالنمط المقابل.

#### 1.4.7. الفص النَّصْغِي.

لفظ النَّصْغ موضوع هنا لِيُفيد الوجه الصوتي الذي يُكْمَل مع الوجه الدلالي للغة. وهو يشمل، فضلاً عن التصويتات المفردة من صوامت وصوائت، قواعد تأليفها التآليف المتدرج؛ بدءاً من تركيب اللَّفْظَات والصُّرْفَات التي تلتصق بها، إلى بناء المركبات التي منها تتألف الجمل. والنَّصْغُ بمعناه أعلاه فصٌّ كليٌّ؛ أي لا تقوم لِلْغَةِ بنيةً بدونه. وله المرتبة الأولى في كل اللغات. ومحتواه في جميعها يتركَّب من مكوّنين: (أ) مكوّن نَطْقِي يضم الصوامت (الحروف) والصوائت (الحركات). (ب) مكوّن نَصْطِي يضم قواعد تأليف الصوامت والصوائت التآليف المتدرج. وخرجه واحد في جميعها، كما يظهر في لَفْظَاتِهَا وصُّرْفَاتِهَا وما ترَكَّبَ منهما.


أما محتوى الفص النَّصْغِي فنمطي. يظهر أولاً في كون اللغات مضطّرةً إلى الزيادة في صوائتها الثلاث الضمة والكسرة والفتحة، وليس أمامها أكثر من اختيارين؛ إما التضعيف للحصول على حركات طوال كما في العربية، وإما التشطير للحصول على أبعاض الحركة كما في الفرنسية التي تجعل من الضمة ضُميمات، ومن الكسرة كسيرات. وكل هذا بسطناه بالأمثلة في أكثر من موضع.

ويظهر ثانياً في أنّ اللغات مخيرة بين الممكن المقذور عليه من الصوامت، لكنها مجبرة على احتمال من اثنين: إما أن تستثمر كلّ حجات الرنين الست الموزعة في جهاز النطق البشري (حلقي، ولهوي، ومستعل، ومستفل، وخيشومي، وشفوي.)، وبهذا الاحتمال أخذت العربية. وإما أن تستغل بعضاً من تلك الحجات، كما فعلت الفرنسية وغيرها بإهمال الحلقي والمستعلي. فاللغات باعتبار الزيادة في صوائتها إما تضعيفية منها العربية، وإما تشطيرية كالفرنسية. وباعتبار تكوين الصوامت إما احتمالية كالعربية وإما اقتصارية كالفرنسية.

وخرُج النَّصغ كمتحواه نمطي، أي محصور بين احتمالين. إما الجمع في التأليف باستعمال الصوامت مع الصوائت لإنشاء جذوع صلبة لا تقبل الحرق وتقبل زيادة صُرُفات من الطرفين. وإما الفصل في التأليف باستعمال الصوامت وحدها لإنشاء جذور رخوة لا تمنع زيادة من الجهات الثلاث. ثم استعمال الصوائت وحدها لسبك صيغ، ثم إفراغ الجذر الرخو في الصيغة القالب، فيلتئم من الاثنين لفظة منطوقة قابلة لأن تقترن بمفردة مفهومة مما ينتمي إلى إحدى المقولات الثماني، وعندئذ يتولد في المعجم مدخل أصل.

واعتباراً لخرج النصغ الذي هو دخل المعجم تنقسم اللغات البشرية إلى نمطين: (أ) لغات معجمها جذعي منها الفرنسية ونحوها الأنجليزية وغيرها. (ب) لغات معجمها جذري منها العربية والعبرية وغيرها، وليس بين النمطين ثالث.

#### 2.4.7. الفص المعجمي.

المعجم في كل اللغات عبارة عن عدد غير متناهٍ من المداخل المعجمية المخترنة في أذهان الناطقين باللغة. وله المرتبة الثانية في بنية النموذج. وهو يقوم بنفس العمل في جميعها؛ إذ يستلم من الفص النصغي قبله ما يُنتجه من القُولات المسموعة، كلفظة شجرة ليقرنها بالمفهوم من الصورة  التي التقطها من الكون الوجودي، ويخترن الناتج في الحافظة بما لها من العلاقات مع بعضها البعض.

ومداخل المعجم تنقسم في كل اللغات إلى صنفين اثنين: مداخل أصول؛ وهي التي لا تُؤخذ من غيرها وتجري في فروعها. ومداخل فروع تكون محوِّلة عن أصول لها. وكلا الصنفين نمطي باعتبار كيفية تركيبها أو تحليلها، إذ التحليل عودة على خطى التركيب.

(أ). المداخل الأصول، تنحل في معجم اللغات الجذعية، إلى صوامت وصوائت، ولكلٍ منها سمات صوتية خلافية وقيم دلالية فارقة. وهو ما يظهر من خلال المقارنة بين الأزواج الآتية من معجم الفرنسية: (moule/poule)، و(moule/mule). إذ أدى إحلال نَظِيقة محل أخرى، سواءً كانت صامتاً (m/p) أو صائتاً (ou/u)، إلى تغير معنى المدخل. أما تحليل مفردات المعجم إلى مقاطع فهو من قبيل الصناعة اللسانية وليس من التحليل الطبيعي للغة، فما المقطع إلا خفقة صوتية غير دالة.

وفي اللغات الجذرية تنحل المداخل الأصول إلى جذور مركبة من صوامت فقط، وإلى صيغ صرفية سبكت من صوائت فقط. ويكون للصيغة المعجمية ما للصامت من السمات الصوتية الخلافية والقيم الدلالية الفارقة. كما يظهر من خلال المقارنة بين الأزواج الآتية من معجم العربية: (قَطْرٌ/ قِشْرٌ)، و(قَطْرٌ/ قُطْرٌ). فقد تعيّر المعنى في الزوج الأول بإحلال النظيقة (ش) محل النظيقة (ط). بينما في الثاني تعيّر المعنى بإحلال الصيغة (فُعَل) محل الصيغة (فِعَل). وبما أن الصائت في اللغات الجذرية من مكونات الصيغة فلا يُحتسب مع صوامت الجذر لتكوين المقطع. وبهذه الإضافة يتأكد من جديد أن التحليل العروضي لمفردات المعجم ليس من اللغة في شيء.

(ب) المداخل الفروع نمطية تنحل في معجم اللغات الجذعية إلى جذوع وصرفات تلتصق به من أوله أو من آخره، أو من الطرفين معاً، كما يظهر من المثال التالي:

magasin/magasinier/emmagasiner

بينما في اللغات الجذرية تنحل المداخل الفروع إلى جذر وصيغ اشتقاقية، كما يتبين من المثال التالي: (كَسَرَ/ كَسْرٌ/ كَاسِرٌ/ مَكْسُورٌ/ كَسَّارٌ/ مَكْسَرَةٌ/ مَكْسَرَةٌ/ كُسْرَةٌ...). وبذلك تكون الصيغة (فاعِل) مثلاً في معجم جذري بمثابة اللاصقة (-EUR) في معجم جذعي. كما يظهر من المترادفين: (قارئٌ = lecteur)، وتكون صيغة (افتعل) بمثابة اللاصقة (-SE) في نحو (اغتسل = se laver). وقد تجيء اللاصقة المرادفة للصيغة في صورة مفردة معجمية، كما يظهر من المترادفين من لغتين: (استغفر = demander le pardon)، أو في صورة مركب، كما يتبين المثالين التاليين:

يتقاتلون = s'entre tuent

Ils se soutiennent les uns les autres ≡ يتناصرون

نخلص إلى أن معجم اللغات الجذعية مداخله الأصول جذوع تنحل إلى نطاق. وفروعه مركبة من جذوع وصرفات. بينما في اللغات الجذرية المداخل الأصول مركبة من جذور وصيغ معجمية. والفروع مركبة من جذور وصيغ اشتقاقية. والفرق بين الصيغتين أن الصرفية بمثابة نظيقة في الجذر أو الجذع، والاشتقاقية بمنزلة لاصقة تدل على معنى إضافي ينضم إلى معنى الجذر أو معنى الجذع.

ولا بأس من التذكير مجدداً بخطأ المتقدمين كابن جني والمتأخرين كالفاسي الفهري الذين ربطوا سهواً أو تقليداً المعاني الاشتقاقية كالطلب والمطاوعة والمشاركة والمغالبة بالزوائد التي تلتصق بالجذر، بينما هي من معاني الصيغ، كما سيتضح بالبرهان في تناول الفصل الثالث في بنية النموذج النحوي.

### 3.4.7. الفصل التحويلي.

مهمته في كل اللغات محصورة في توليد بعض المفردات المعجمية من بعض، وموقعه في جميعها حشو المعجم بين المداخل الأصول وفروعها. ومحتواه في كلها يتألف من مكونين اثنين: (أ). مكوّن اشتقاقي يضم قواعد ذات طبيعة دلالية تتحكم في تشقيق المعاني وتفرع بعضها من بعض. منها قواعد تفرع الأفعال الشقائق من الفعل الأسّ. وقواعد تفرع الصفات من الأفعال.

(ب). مكوّن تصريفي قواعد ذات طبيعة صورية تتحكم بطريقة آلية في نقل قولة المدخل من بنية صوتية إلى أخرى دون الالتفات إلى المعنى.

والعلاقة بين المكونين الاشتقاقي والتصريفي في كل اللغات علاقة تحكّم الأول في الثاني. بمعنى كل ما يسمح به الاشتقاق لا يمنع التصريف. وليس كل ما يُجوزُه التصريف يسمح به الاشتقاق. وهذا دليل آخر على أولوية المعنى في بنية النموذج النحوي.

والمكون الاشتقاقي بالنظر إلى طبيعة قواعده الدلالية يجب أن يكون محتواه كلياً. فلا يخلو معجم لغة من فعل متعدّد يسمح باشتقاق فعل المفعول وصفّيّ الفاعل والمفعول، أيّاً كان البناء الصرفي لهذه المشتقات في هذه اللغة أو تلك. وإذا خلت لغة من بعض ما في غيرها من المشتقات فعلى سبيل إهمال ممكن.

أما المكون الصرفي بالنظر إلى طبيعة قواعده الصورية فيجب أن يكون محتواه نمطياً؛ أي لا يخرج عن اختيار أحد الاحتمالين: إما أن يبني بالصوامت والصوائت لواصلق تنضم إلى الجذوع، كما هو الحال في اللغات الجذعية كالفرنسية وغيرها. وإما أن يسبك بالصوائت صيغاً لإسكان الجذور، كما في العربية والعبرية والحبشية وغيرها. وليس بين هذين التصريفين الإلصاقي والوزني احتمال ثالث.

والفارق بين هذين النمطين أن التصريف الوزني لا يمتنع عليه أن يستغل شيئاً من إتاحت التصريف الإلصاقي، كما يتبين من لواصلق النسبة (بغدادئي) وتثنية الاسم (مسلمان)، وجمعه (مسلمون، مسلمات) وجمع جمعه (أهرامات، بيوتات). بينما التصريف الإلصاقي يتعدّر عليه كلياً الاستفادة من إتاحت التصريف الوزني. وعندئذ تكون قدرته على التوليد أقل. يدل عليه في هذا المحل أن جمع الجمع لا يُولّد التصريف الإلصاقي.

من مظاهر القدرة العالية على توليد بعض المفردات من بعض ما يُلاحظ في القواميس من الاتساع في الحقول الاشتقاقية. والحقل الاشتقاقي عبارة عن مجّع من المفردات المتشكلة مبنئ ومعنيّ لانحدارها من أصل واحد. كما يتبين من هذا المثال: (قَسَمَ، قُسِمَ، قُسِمَ، قَسَمَ، قَسَمَ، انْقَسَمَ، قُسِمَ، اقْتَسَمَ، قَاسَمَ، تَقَاسَمَ، اسْتَقَسَمَ، قَاسِمٌ، مَقْسُومٌ، مُقَسَّمٌ، قَسِيمٌ، مُنْقَسِمٌ، قَسَامٌ، قَسُومٌ، مِقْسَامٌ، مُقْتَسِمٌ، مُقْتَسِمٌ، قَسَمٌ، قِسْمَةٌ، اسْتِقْسَامٌ، تَقْسِيمٌ، انْقِسَامٌ، اقْتِسَامٌ، مِقْسَمَةٌ، قِسْمٌ، أُقْسُومَةٌ، مَقْسَمَةٌ..). جميع المفردات المذكورة في الحقل الاشتقاقي للمدخل (قسم) وغيرها مما لم يُذكر تشترك في أحرف الجذر وفي معنى التجزيء، وتختلف صيغها لاختلاف معانيها الاشتقاقية. أما اتساع الحقل الاشتقاقي أو ضيقه فيرجع إلى شيئين:

أولهما يخص عدد الأفعال الشقائق المأخوذة من كل فعل أسّ. وهو عدد مرتفع في التصريف الوزني، إذ يصل مع بعضها إلى عشرة شقائق. بينما في التصريف الإلصاقي يكون العدد في الغالب منخفضاً إلى مستوى الصفر. وقد لا يُؤخذ من أسّ أزيد من شقائق ثلاثة. أحدهما بصرفة الانعكاس (-se) التي تلتصق بفعل متعدّد فتحوّله إلى فعل لازم، والثاني بصرفة الضدّ (-dé) التي تلتصق بأول الفعل، فيتحول معنى الفعل الشقيق عندئذ إلى ضد أسّ، والثالث بصرفة (-re) الدالة على إعادة الفعل. كما يتبين من المثالين:

Cacher → **Se** cacher, **dé**cacher, **re**cacher.

Habiller → s'habiller, rhabiller, déshabiller.

ثانيهما عدد المتصّفات المشتقة من كل فعل أسّ أو شقيق كثير في التصريف الوزني إذ تُعدُّ صيغته بالعشرات، كما يشهد الحقل الاشتقاقي للمدخل (قسم). وهو قليل في التصريف الإلصاقي، فلا يُدرك العشرة حتى مع المداخل الخصلة دلاليًا، بمعنى التي تسمح بتوليد مشتقات أكثر من غيرها. والمثال الآتي من قاموس الفرنسية يشهد على قلة المتصّفات في الحقل الاشتقاقي للمدخل التالي:

Partager, partage, partagé, partageur, partageux, partageable, partageant, part.

ولفظ المتصّفات يصدق في الصرف الوزني خاصة على صيغ المصادر، وصيغ أسماء الفاعل، وصيغ أسماء المفعول، وصيغ اسم الهيئة، وصيغ اسم المرة، وصيغ اسم المكان واسم الزمان وصيغ اسم المرة والصفة المشبهة واسم الآلة واسم التفضيل وصيغ التكثير ذات الأوزان القياسية (فَعول وفَعَّال وفَعَّل وفَعَّل وفَعَّل)، والسماعية (فَعَّل وفَعَّل وفَعَّل)، وغير ذلك من الأسماء المشتقة من الفعل بأوزان مسموعة وهي كثيرة.

#### 4.4.7. استدراك على التصريف الإلصاقي.

ما قد يحدث من ثغرات في الحقل الاشتقاقي بسبب قصور في آليات التصريف الإلصاقي يتعاون المعجم والتركيب على سدها. أما المعجم فينحصر عمله في ارتجال أسماء تدلّ وضعاً على معنى يتألف في التصريف الوزني من معنى الصيغة ومعنى الجذر. كأن يدلّ لفظ (ciseaux) بأحرفه مجتمعة على ما يدلّ عليه (مِقْص) مفرّقاً على صيغته (مَفْعَل) وجذره (ق ص ص). والمترادفان من اللغتين كلاهما دال على آلة القص. وكذلك لفظ (usine) الذي يدلّ بأحرفه مجتمعة على ما يدلّ عليه (مَصْنَع) مفرّقاً على صيغته (مَفْعَل) وجذره (ص ن ع). وكلا المترادفين يدلّ على مكان الصنع. ويتجدد ذلك في لفظ (toux) الدالّ بأحرفه على ما يدلّ عليه (سُعَال) مفرّقاً على صيغته (فُعَال) وجذره (س ع ل). والمترادفان من اللغتين كلاهما يدلّ على دفع النفس بقوة لمرض في الحنجرة. ويستمر المعجم على هذا النهج لسدّ ثغرات في الحقل الاشتقاقي.

أما التركيب فيتلخص عمله في بناء مركبات يدلّ بعضها على المعنى الاشتقاقي المستفاد من الصيغة في التصريف الوزني وبعضها الآخر على معنى الصفة. كأن يبني المركب ( plus

(généreux) مرادفاً للفظ (أَكْرَمُ) بحيث يدل (plus) على معنى الصيغة (أَفْعَلُ) دلالة (généreux) على معنى الصفة (كريم). ومثله (Grand Buveur) الذي يرادف معنى (شُرُوب). أوَّلُهُ (Grand) يدل على معنى الصيغة (فَعُول) الدالة على الكثرة من الفعل، وثانيه (Buveur) يدل على معنى الصفة (شارب). وكذلك المركب الإضائي (mal de tête) الذي يرادف (صُدَاع)، بحيث يدل أوله (mal) على معنى الصيغة (فُعَال) الدالة على الوجع، وثانيه لفظ (tête) الذي يدل على موضع الوجع. وكذلك يستمر التركيب في بناء مركبات لسد ما في الحقل الاشتقاقي من الثغرات الناجمة عن قصور في آلية التصريف الإلصاقي.

تبين أن عمل التصريف الإلصاقي محصور في إصاق الصرفات بالمفردات لاستلال مفردات أخرى. وهذه الآلية لا تُسَعفه لتوفير كل الصرفات اللازمة للمعاني الاشتقاقية المحتملة. يمكنه أن يستلَّ من (savoir) باللاصقة (-sant) لفظة (savant)، وهو عندئذ كالوزني الذي يشتق بالصيغة (فاعِل) من (عَلِمَ) صفة (عَالِمٌ). لكنه ليس كمثله إذ يستعمل الوزني نفس الآلية فيشتق بالصيغة (فَعَّال) صفة (عَلَّامٌ) الدال على معنى الإكثار من العلم. بينما الإلصاقي يتوقَّف ولا يُسائر، وعندئذ يتولى التركيبُ بناء (grand savant) مرادفاً للفظ (عَالَمٌ).

وبالصيغة (مَفْعَلٌ) يشتق من الفعل (شَفَى) اسم المكان (مَشْفَى). لكن الإلصاقي يتوقَّف، فلا يبي من المرادف (guérir) اسم مكان لزوال السقم وحصول الشفاء. وعندئذ يتولى المعجم الأمر فيرتجل لفظة (hôpital). ويكون الاثنان (guérir) و (hôpital) من نفس الحقل الدلالي لما بين المعنيين من التناسب. ولكنهما ليسا من الحقل الاشتقاقي لانتفاء التناسب اللفظي. بينما (مَشْفَى) و (شَفَى) ونحوهما من نفس الحقل الاشتقاقي للتناسيب اللفظي والمعنوي.

وهكذا يبدو التصريف الإلصاقي مستقلاً بآلياته حين يُفَرِّع مفردات من أصولها بواسطة الصُّرُفات التي يبينه، لكنه غيرٌ مستقل عما يقوم مقامه في توليد المناسب من المفردات والمركبات التي توقف التصريف الإلصاقي عن إيجادها. وعندئذ ينوب عنه المعجم أو التركيب في إيجادها. يقوم المعجم مقام التصريف حين يضع الأول لفائدة الثاني مفردات تنتسب إلى الجذع معني لا لفظاً. كأن يرتجل المعجم اسم (école) للمكان المخصص للدراسة حين يتعدَّر على

التصريف أن يشتقهُ من (étude). ويكون الاثنان (école) و(étude) من نفس الحقل الدلالي. بخلاف (مدرسة) و(درس) فالأثنان من نفس الحقل الاشتقاقي لتناسبهما لفظاً ومعنى. والتركيب بدوره قد يقوم مقام التصريف حين يبني له مركباتٍ، تنتسب بأحد مكوناتها إلى جذع انتساباً تاماً أي من جهة اللفظ والمعنى. كأن يبني التركيب (Gros Mangeur) حين يتعذر على التصريف أن يُؤلّد من (manger) ما يرادف (أَكُولُ) المشتق من (أَكَل). وبما ذُكر يتبين بوضوح متى يكون التصريف الإلصاقي مستقلاً بوظيفته عن كلٍّ من المعجم والتركيب، ومتى يكون متعاوناً مع أحدهما لتوليد مداخل فروع من أصولها. ويظهر أيضاً أن التصريف الوزني مستقل بوظيفته دوماً، إذ لا يسترفد العون لا من المعجم ولا من التركيب فيما ينتج من المداخل الفروع. ولا يليق بلساني بعد الذي ذكرناه أن يخلط بين التصريفين الإلصاقي والوزني، ولا بين الحقلين الاشتقاقي والدلالي. أو لا يتبين له متى يستقل الإلصاقي بوظيفته، ومتى يكون متعاوناً مع جواره من المعجم والتركيب. وعندئذ يمكن أن نتجنب إنشاء لسانيات على غرار ما كتب الفاسي في الفصل الثاني من كتابه البناء الموازي.

#### 5.4.7. الفص التركيبي.

للفص التركيبي المرتبة الرابعة في بنية النموذج النحوي، دوره في كل اللغات يتبدى باستلام المفردات من العجم لربط بعضها ببعض، وينتهي بتكوين الجمل التي من شأنها أن تُطلق التواصل وتُحافظ على استمراره. أما محتوى التركيب فعباره عن قواعد نمطية، أي ما يصلح منها للغات يصلح مقابله لمقابلها. فقاعدة النقل مثلاً تصدق في تركيب اللغات الشجرية كالفرنسية والإنجليزية، ومقابلها التنضيدُ يصدق في تركيب اللغات التوليفية كالعربية واليابانية. وليس بين هذين النمطين من التركيب نمط ثالث.

والتركيب لا يستلم المفردات من المعجم مباشرةً، بل يتلقاها من المكون المقولي بعد تصنيفها بقاعدة التماثل الجزئي إلى مقولات متفرّعة. وكأنَّ بالمكون المقولي مَفصلٌ كيانٍ، يلتقي عنده آخر المعجم وأول التركيب. فهو في موقع يبني في بنية النموذج النحوي.

#### 6.4.7. المكون المقولي.

المكون المقولي يضم المعجم مُصنّفاً إلى مقولات ذات فروع. في المستوى الأول تقع المقولات الثماني التي هي الاسم التام، والاسم الناقص، والفعل التام، والفعل الناقص، والمصدر،

والصفة، والخالفة، والأداة. وفي المستوى الثاني يأتي تفرع ما يتفرع من كل مقولة. كتفرع الاسم التام إلى اسم علم (عمر) واسم جنس (نبات). وتفرع الفعل التام إلى قاصر (هَلَكَ)، وفعل لازم (هَرَبَ)، ومتعد (قَطَعَ)، وفعل متخط (مَنَعَ). ثم تفرع المصدر والصفة إلى عام (حدوث) و(متكلم)، وخاص (شُرِبَ)، و(فصيح). وتفرع الأداة إلى علاقية (إلا، لو، و)، وإلحاقية (ال، إنَّ، سوف). وفي المستوى الثالث يأتي تفرع الفرع، منه الاسم العلم إلى شخص وكنية ولقب. وتفرع اسم الجنس إلى عام (رجل) وخاص (ثلاثة). وكذلك يستمر التفرع المقولي إلى حين الإحاطة بكل ما تفرَّعت إليه كل مقولة.

#### 7.4.7. البنية المكونية.

البنية المكونية للجملة تتألف في تركيب أيّ لغة من عناصر أربعة. اثنان نوويان إجباريان لا تتعقد الجملة بدون أحدهما، وهما المسند (م) والمسند إليه (م). واثنان اختياريان، قد تتعقد الجملة بدونهما، وهما الصدر (صد)، والفضلة (فض). يمكن التعبير عن الجملة (ج) وبنيتها المكونية كالتالي:

ج ← ± صد (م . م) ± فض.

والإجراء الأول للتركيب أن يُعوّض عناصر البنية المكونية بمفردات معجمية كما هي مصنفة في المكون المقولي. كأن يأخذ من الأدوات الإلحاقية (هل) ليعوّض بها عنصر (صد)، ومن الاسم الناقص يأخذ (يوم) ليعوض به عنصر (فض)، ومن لازم الفعل التام يأخذ (فاز) ليعوض عنصر (م)، ثم من المصدر الخاص يأخذ لفظ (ظلم) مقترناً بالأداة (ال) ليعوض به عنصر (م). وعندئذ يحصل على أول طور في تكوين الجملة الآيلة في طورها النهائي إلى (هل فاز الظلم يوماً).

#### 8.4.7. البنية الإعرابية.

البنية الإعرابية تنشأ بإجراء ثانٍ للتركيب يقضيه على البنية المكونية المستوفية؛ أي التي اكتمل فيها تعويض كل عنصر بنيوي بمدخل معجمي مناسب لموقعه. وينحصر هذا الإجراء في إدراج العلاقتين التركيبيتين: علاقة الإسناد (ع) في نواة الجملة بين المتساندين (م ع م)، وعلاقة الإفضال (3) بين نواة الجملة وفضلاتها، كما يظهر في التمثيل الموالي:

هل فاز (ع) الظلم (3) يوماً).

وتتشخص علاقة الإسناد (ع) في "لغات المطابقة" كالعربية والإيطالية بعلامة يُطابق بها المسند (م) للمسند إليه (م). من علامات المطابقة تاء التأنيث (ت) المائلة في نحو (ليلى مرتضى عالجت). أما علاقة الإفضال (3) فتتشخص في انتفاء المطابقة بين الفضلة (فض) والمسند (م) في النواة، كما يظهر في مثل (سلمى رضى خطب).

وفي "لغات المتاخمة" كالإنجليزية والفرنسية تتشخص علاقة الإسناد (ع) بالمجاورة للمرتب أولاً، وعلاقة الإفضال (3) بالمجاورة للمرتب أخيراً كما يظهر من التمثيل التالي:

La machine (ع) guide (3)l'homme

علاقة الإسناد (ع) تعمل الرفع، والرفع حالة تركيبية تعني الأولى بتكوين بنية الجملة، بينما علاقة الإفضال تعمل حالة النصب، وهو أيضاً حالة تركيبية تعني الأدون من غيره في تكوين بنية الجملة. وهذا العمل من رفع ونصب واحد في كل اللغات.

أما الإعراب عن هاتين الحالتين التركيبيتين فمختلف في حدود ما يسمح به مبدأ الترميز. فهو في اللغات التوليفية كالعربية يكون بعلامة صوتية مسموعة أو مقدّرة، كالضمة (و) علامة الرفع، والفتحة (-) علامة النصب. وما زاد عليهما من السكون (□) والكسر (-) فمجرد ناسخ لعلامتي الضم والفتح، كما سبق أن فصلناه في نواسخ علامات الإعراب.

وفي اللغات الشجرية كالفرنسية ونحوها الإنجليزية وغيرها من هذا النمط فإن الإعراب عن حالة الرفع يكون بوقوع المركب في الرتبة الأولى في صدر الإسناد، كما أن الإعراب عن حالة النصب يكون بوقوع المركب الآخر في الرتبة الأخرى بعد الإسناد، وهو ما يظهر للعيان بمثل الجملتين التاليتين:

La machine guide l'homme.

L'homme est guidé par la machine.

والرتبتان الأولى في صدر الإسناد والأخرى بعد الإسناد في اللغات الشجرية كعلامتي الضمة (و) والفتحة (-) في العربية من اللغات التوليفية. وليس للغة الواحدة أن تجمع بين هذين النمطين من العلامات الإعرابية. فليس للعربية مثلاً أن تُعرب عن حالة الرفع بالرتبة والضمة،

فهذا الجمع ليس من سنخ اللغات، لكنه ليس ببعيد عن وَهْمِ النحويين، وقد قضى بذلك الكثير من المتقدمين والمتأخرين.

#### 9.4.7. البنية الوظيفية.

البنية الوظيفية طورٌ ثالثٌ تنتقل إليه الجملة بإدراج العلاقات الدلالية بين مكونات البنية الإعرابية لتأليفها دلاليًا. ويحصل الإدراج بانتقاء بعض مكونات الجملة لهذه العلاقات العاملة للوظائف النحوية واستلام البعض الآخر لتلك الوظائف. وبعبارة أخرى بعض مكونات الجملة يجلب علاقة دلالية عاملة لوظيفة نحوية وبعضها الآخر يستلم تلك الوظيفة. والعلاقات الدلالية التي تأتلف بها مكونات الجملة محصورة عددياً فيما يلي:

(1) علاقة السببية (C)، يجلبها الفعلان المتعدي والمتخطي وما اشتق منهما، وتقوم بين طرفين أحدهما سببٌ في خروج الآخر من العدم إلى الوجود. وتعمل وظيفة الفاعل النحوية في الطرف السبب.

(2) علاقة السببية (D)، يجلبها الفعلان اللازم والمتخطي وما اشتق منهما. وتقوم بين طرفين أحدهما يجمع بين كونه سبباً وشاهدًا، وفيه تعمل وظيفة الفاعل به.

(3) علاقة العلية (W) يجلبها، فضلاً عن الفعل القاصر، الفعلان المتعدي والمتخطي وما اشتق من الثلاثة. وتعمل وظيفة المفعول النحوية في الطرف الشاهد على تحقق الفعل.

(4) علاقة اللزوم (φ) تتميز بعملها لأكثر من وظيفة نحوية بشرط مقولي في متلقيها كما يتبين مما يلي:

(أ) وظيفة الحالية التي تبين على أي حال تلقى الاسم فعلاً أو أنجزه، تعملها (φ) بشرط أن يكون متلقيها منتمياً إلى مقولة الصفة (رجع المسافر متعباً). (حُطَّ السطرُ متقطّعاً).

(ب) وظيفة الماعية التي تبين المواكب للفاعل؛ تعملها (φ) بشرط أن يكون متلقيها مركباً واوياً: (سار الضريزُ والرصيفَ).

(ج) وظيفة الغائية التي تبين الغاية من إحداث الفعل؛ تعملها (φ) بشرط أن يكون متلقيها مصدرًا لغير الفعل المذكور (المرابي يتّجر حُبّاً في المال). (المؤمن يعبد الله طمعاً في الجنة).

(د) وظيفة التمكين التي تبين مكان وقوع الفعل، تعملها (φ) بشرط أن يكون متلقيها حيزاً من اسم تام: (مررنا الديارَ ليلاً). (صعدنا الجبلَ حَبْواً).

(هـ) وظيفة التوقيت التي تُبيّن وقت وقوع الفعل، تعملها(φ) بشرط أن يكون متلقّيها منتمياً إلى الاسم الناقص: (سافرنا عصراً ورجعنا فجرًا).

(و) وظيفة التكييف التي تُبيّن موضع الفعل، تعملها(φ)، بشرط أن يكون مصدرًا على وزن المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميماً وفتح ما قبل الأخير. (سلكوا مَسْلُكًا وعرًا).

(ز) وظيفة التكميم التي تُبيّن مرات إحداث الفعل، تعملها(φ) بشرط أن يكون قابلها مصدرًا للفعل المذكور على وزن (فَعَلَةٌ)، كما في (طَعَنَهُ طَعْنَةً في الظهر).

(ح) وظيفة التهييء التي تُبيّن الهيئة التي يكون عليها الفاعل أثناء مزاوله الفعل؛ تعملها(φ) بشرط أن يكون قابلها مصدرًا للفعل المذكور على وزن (فَعَلَةٌ). كما في (وَقَفَ الطفلُ وَقْفَةً المنتصر).

(ط) وظيفة التكييف التي تُبيّن كيف جرى إنجاز الفعل، تعملها(φ) بشرط أن يكون قابلها مصدرًا للفعل المذكور موصوفًا (نصره الله نصرًا عزيزًا)، أو مضافًا (تحدّث الكاذب حديثًا الصادق).

(ي) وظيفة التوكيد التي تُقوّي حدوث الفعل وتُضعف التَّجَوُّز في وقوعه؛ تعملها (φ) بشرط أن يكون حاملها مصدرًا للفعل المذكور: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾.

(س) وظيفة التبيين التي ترفع الإبهام عن عدد أو تفضيل، تعملها (φ) بشرط أن يكون متلقّيها اسمًا تامًا إذا كان المبيّن عددًا، ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾. وقد يجيء صفةً أو اسمًا إذا كان المبيّن تفضيلًا: (المؤذنون أطول الناس أعناقًا يوم القيامة). (ولِيؤمّمكم أكثركم قرآنًا)، (قدّموا أحسنكم حُلُقًا)، (الصورة أشدُّ تأثيرًا). نخلص مما تقدم في وصف البنية الوظيفية إلى ما يلي:

(1). تنشأ البنية الوظيفية من إدراج العلاقات الدلالية الأربع: (C، ⊇، ω، φ) وغيرها كالانتماء (∃) والإضافة (U) بين مكونات البنية الإعرابية للجملة.

(2). العلاقات الدلالية الست (C، ⊇، ω، ∃، U) كلياتٌ دلالية لا يخلو تركيب لغة بشرية من إحداها، إذ بها تتألّف معاني المفردات المعجمية لتكوين الجملة في كل اللغات.

(3). العلاقات الدلالية الثلاث ( $\supseteq$ ،  $\omega$ ) ينتقيها الفعل ومشتقاته بمقولته الفرعية، وليس لإحداها أن تعمل أكثر من وظيفة نحوية واحدة.

(4). علاقة اللزوم ( $\varphi$ ) تنتقيها مكونات الجملة، ولها أن تعمل أكثر من وظيفة نحوية بشرط مقولي في الذي يتلقاها.

(5). الإعراب عن الوظائف النحوية يكون بالوسيلة النمطية المعربة عن الأحوال التركيبية في البنية الإعرابية، من قبل؛ أي بالرتبة في تركيب اللغات الشجرية، وبالعلامة الصوتية في تركيب اللغات التوليفية.

(6). الإعراب عن الوظائف النحوية المعمولة بعلاقة اللزوم يكون بالجمع بين الفتحة علامة النصب والمقولة شرط الوظيفة.

(7). الوظائف النحوية المعمولة بالعلاقات الدلالية الأربع ( $\supseteq$ ،  $\omega$ ،  $\varphi$ ) وظائف كلية، وإذا خلا بعضها من لغات فبسبب الإهمال.

(8). ما تشترطه علاقة ( $\varphi$ ) في متلقي الوظائف النحوية التي تعملها نمطي، فهو صرفي في الغالب، وقليله معجمي (أسكن هناك)، وأقله تركيب كالمركب الواوي في العربية من اللغات ذات الصرف الوزني. أما في اللغات ذات الصرف الإلصاق كالفرنسية فأغلبه تركيب:

Ils font la guerre pour tuer ،il court en chantant

IL parle deux langues **couramment** بعضه صرفي، كما في نحو

ON dort dedans أو معجمي في مثل

لعله أتضح الفرق بين عوامل الأحوال التركيبية وعوامل الوظائف النحوية، وهي عوامل كلية لا يخلو تركيب لغة منها، بينما الإعراب عن هذه العوارض يكون بعلامات نمطية. بحيث يكون بالمواقع الرتبوية في النمط الشجري، وبالعلامات الصوتية في النمط التوليفي الذي وفر المواقع الرتبوية للإعراب عن الأغراض التداولية، كما سيتضح في المبحث الموالي.

10.4.7. البنية الموقعية.

تُشكّل البنية الموقعية المرحلة الأخيرة من إنشاء الجملة، وفي هذا الطور تترتب مكونات البنية الوظيفية في اللغات التوليفية خاصة. أما في اللغات الشجرية فالترتيب قد حصل أصلاً في طور البنية الإعرابية، حيث كان الإعراب عن الأحوال التركيبية بالمواقع الرتبة. وفي طور البنية الموقعية يجري في اللغات الشجرية أحد الأمرين:

إما الإبقاء على الترتيب الأصلي فتعرب الرتبة إعراباً مزدوجاً؛ أي عن الحالة التركيبية أولاً والوظيفة النحوية ثانياً. كما يتبين من قولهم بالفرنسية:

Les guerriers détruisent les villes

بحيث يكون للمركب (les guerriers) الواقع في الرتبة الأولى حالة الرفع ووظيفة الفاعل، وللذي في الرتبة الثالثة (les villes) حالة النصب ووظيفة المفعول.

وإما إعادة الترتيب الأصلي للجملة السابقة بأن تتبادل بعض المكونات مواقعها الأصلية، كأن يُؤخَّر في الجملة الفرع الآتية ما كان مقدماً في الجملة الأصل السابقة، ويُقدَّم ما كان مؤخراً، كما يظهر من قولهم:

Les villes sont détruites par les guerriers

بهذا التغيير في المواقع يكون للمركب (les villes) المرتب أولاً في الجملة الفرع حالة الرفع باعتبار موقعه الجديد ووظيفة المفعول باعتبار رتبته في الجملة الأصل. وللمركب (les guerriers) حالة النصب بحكم رتبته الجديدة في الجملة الفرع، وله وظيفة الفاعل المعرب عنها بالضميمة (par) ورتبته الأولى في الجملة الأصل. وبعبارة أخرى إن إعادة ترتيب مكونات الجملة في اللغات الشجرية يعني أن يتبادل بعضها المواقع الرتبة والأحوال التركيبية المرتبطة بها مع الاحتفاظ بما كان لها من الوظائف النحوية قبل إعادة الترتيب. وإن إجراء إعادة الترتيب ليحتاج إلى قاعدة تركيبية تنقل المكونات المتحركة في الجملة من موقعها الأصلي إلى موقع غيرها. وهذه القاعدة التي سُمّيت في اللسانيات الكلية بقاعدة «حرّك الألف» قاعدة نمطية تخص اللغات الشجرية، ولا تصدق في اللغات التوليفية إلا على سبيل التعميم بقولهم ما ثبتت صحته في لغة معينة يصحُّ في سائر اللغات. وقد سبقت البرهنة على أن «مبدأ التعميم» من أهم المثالب المنهجية التي تُميّز اللسانيات الكلية نحواً ونظرياً.

لقد استقر أن الإعراب عن الحالة التركيبية والوظيفة النحوية يكون في اللغات التوليفية بنفس العلامة الصوتية، كالضمة (9) علامة حالة الرفع، وهي أيضاً علامة وظيفة الفاعل. ومقابلها الفتحة (–) التي هي في آن واحد علامة حالة النصب وعلامة وظيفة المفعول، إلا أن الإعراب عن الوظيفة النحوية بالعلامة الصوتية ليس سوى واحد من خمسة إمكانات. منها الإعراب بالمطابقة العددية في نحو (المرضى عالج المرتضى)، والإعراب بالمطابقة الجنسية مثل (سلمى خطب مصطفى)، والإعراب بالانتقاء الدلالي في نحو (الأذى دفع الفتى)، والإعراب بالسبق الموقعي كما في (رضى عيسى دعا)، و(نصرت سلمى ليلي).

والوسائل الخمس للإعراب عن الوظائف النحوية في العربية من اللغات التوليفية غايتها، فضلاً عن التمييز بين الوظائف، الإبقاء على مكونات الجملة محررةً من أي ترتيب قبلي من أجل استعماله رمزاً لغوياً لتبليغ أغراضٍ تخاطبية. بينما اللغات الشجرية كالفرنسية والإنجليزية ونحوها جعلت المواقع الرتبية وسيلةً للإعراب عن الأحوال والوظائف فضيحت إمكان استعماله الرتبة رمزاً لتبليغ شيء آخر. يعني ذلك أن التركيب التوليفي أقدر على التبليغ. إذ تفيد الجملة بتأليف مكوناتها مقصداً دلالياً، وبترتيب تلك المكونات تفيد غرضاً تخاطبياً. وبذلك يكون للجملة التوليفية إفادتان نوضحهما بالجملة (شرب الشاي الطفل) في مختلف تراتبيها المحتملة بالقسمة العقلية لمكوناتها الثلاثة:

### (1). الشايَ الطفلُ شرب.

(أ). مقصدها الدلالي: إثبات الشرب عملاً وقع في الماضي من الطفل بالشاي.

(ب). غرضها التخاطبي: تخصيص (الشاي) بالمفعولية وتخصيص (الطفل) بالفاعلية لفعل (شرب). كأنه قيل الشاي لا الماءَ الطفلُ لا أبوه شرب.

### (2). الشايَ شربَ الطفل.

(أ). مقصدها الدلالي: إثبات الشرب عملاً وقع في الماضي من الطفل بالشاي.

(ب). غرضها التخاطبي: تخصيص (الشاي) بالمفعولية الملازمة لفاعلية (الطفل) للفعل (شرب). كأنه قيل: الشاي لا العصيرَ شربَ الطفل.

(3). الطفلُ الشايَ شربَ.

(أ). مقصدها الدلالي: إثبات الشرب عملاً وقع في الماضي من الطفل بالشاي.

(ب). غرضها التخاطبي: تخصيص (الطفل) بالفاعلية للفعل (شرب) الواقع على (الشاي)

المخصص بالمفعولية. كأنه قيل: الطفلُ لا أبوه الشايَ لا العصيرَ شرب.

(4). الطفلُ شربَ الشايَ.

(أ). مقصدها الدلالي: إثبات الشرب عملاً وقع في الماضي من الطفل بالشاي.

(ب). غرضها التخاطبي: تخصيص (الطفل) بالفاعلية للفعل (شرب) الواقع على (الشاي).

كأنه قيل: الطفلُ لا أبوه شرب الشاي.

(5). شرب الطفلُ الشايَ.

(أ). مقصدها الدلالي: إثبات الشرب عملاً وقع في الماضي من الطفل بالشاي.

(ب). غرضها التخاطبي: التنصيص على استئثار الفاعل (الطفلُ) باهتمام المتخاطبين.

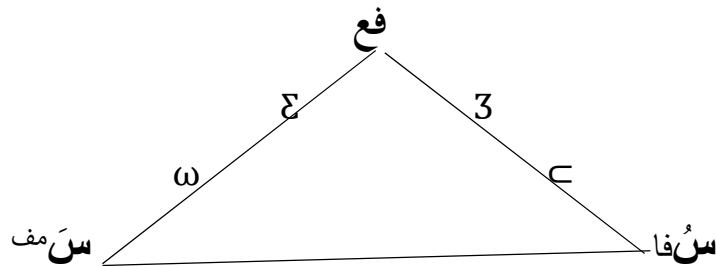
(6). شرب الشايَ الطفلُ.

(أ). مقصدها الدلالي: إثبات الشرب عملاً وقع في الماضي من الطفل بالشاي.

(ب). غرضها التخاطبين: التنصيص على استئثار المفعول (الشايَ) باهتمام المتخاطبين.

يتبين من المثال السابق أن الأغراض التخاطبية مرتبطة بمواقع المركبات التي تكوّن الجملة. وأن التراتيب الناجمة عن القسمة العقلية لأي عدد كلُّها جائزة في التركيب التوليقي دون غيره. وأن ليس بعضها بأصل للباقي، بل جميعها مستمدة مباشرة من قاعدة توليفية ذات بنية حرة، كما تظهر في التمثيل المالي:

قاعدة توليفية





فجذور (رزق)، وصيغ معجمية (فعل)، وصيغ صرفية (انفعل). يُسلّم للفص المعجمي الجذور والصيغ الصرفية ليُكوّن منها مداخل معجمية أصولاً. كما يسلم للفص التحويلي الصيغ الصرفية ليؤلّد بها مداخل معجمية فروعاً. ثم يسلم المعجم النوعين من مداخله إلى الفص التركيبي ليؤلف منها جملاً غير متناهية بإجراءات محصورة في خمسة. أولاً تنظيم المداخل الجمعية غير المتناهية في بضع مقولات. ثانياً إنشاء بنية للجملة تستقبل مكوناتها المداخل المعجمية بواسطة المقولات. ثالثاً تأليف بنية إعرابية بإدراج العلاقات التركيبية بين مكونات الجملة. رابعاً تأليف بنية وظيفية بإدراج العلاقات الدلالية بين مكونات البنية الإعرابية. خامساً ترتيب مكونات البنية الوظيفية بإعمال العلاقات التداولية المسموح به في تركيب اللغات التوليفية خاصة.